

الكتاب الاول

الأسس النظرية للدراسات الديموجرافية

الفصل الأول علم السكان وأهميته الاجتماعية

المبحث الأول موضوع العلم ونطاقه

مقدمة تمهيدية

آثرنا ان نستخدم اصطلاح « الديموجرافيا » تمشياً مع ما يعبر عنه علماء الاجتماع المتخصصون عن دراسة أحوال السكان بصفة عامة ، والواقع أن هذا الاصطلاح يعبر تعبيراً دقيقاً عن هذا اللون من الدراسة ، التي تتناول تحليل المجتمع من ناحية بنائه وهيكله المورفولوجي باعتباره يجمع بين طياته أحوال العنصر البشري ، فيتمثل في توزيع الأفراد والجماعات والشعوب الإنسانية والمجموعات والعائلات السكانية على البيئات الطبيعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه يتتبع صلة هذه التوزيعات بالتنظيم الاجتماعي وعلاقة ذلك بالبيئة الاجتماعية الكلية . فمن الناحية الأولى المتصلة بالتوزيع السكاني ، يبدو أن العناية تتجه إلى تداخل السكان وتكاثفهم في ظل الظروف المحيطة بالبيئة الطبيعية من حيث كونها منطقة طرد للسكان أو منطقة جذب لهم ، وذلك وفقاً للوارد الغذائية والظروف المعيشية التي تكيف وتحدد طبيعة المنطقة ، وإمكاناتها السكانية ، ومن هذه الزاوية نجد أن كثيراً من العلماء يقررون أن هناك وشائج وروابط وثيقة الصلة بين علم السكان وعلم الجغرافيا ، بل أن علماء الجغرافيا يرون أن المباحث المتصلة

بأحوال السكان إنما تؤلف جزءاً لا يتجزأ من علم الإيكولوجيا الإنسانية.^(١) Human Ecology

أما الجانب الآخر من جوانب المباحث السكانية ، فهو من طبيعة اجتماعية من حيث أنها تدخل في نطاق ما يسميه علماء الاجتماع بالمورفولوجية الاجتماعية ، وقد وضع عالم الاجتماع الفرنسي إميل دركهم Emile Durkheim ، صلة هذه المباحث بذلك الفرع الهام من فروع علم الاجتماع العام آفنه الأذهان إلى أهمية كيفية «تجمع السكان» لتحديد الأنماط الاجتماعية Les Types Sociaux ، وهذه الأنماط مظاهر لبنية الجماعة ومورفولوجيتها وتكوينها وفي الوقت نفسه هي الإطار الذي يعبر عنه بحجم المجتمع Le Volume ، وبكثافة La Densité لأن النمط الاجتماعي إنما يتشكل بعدد السكان ومدى تركّزهم أو تفرّجهم وتباعدهم من الوحدات الاجتماعية ، كما أنه يرى أن السبب الذي أدى إلى ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي ، وهي أهم ظاهرة أدت إلى التطور الاجتماعي ، هو ازدياد كثافة المجتمعات الإنسانية ، وقد لاحظ من خلال دراسة الديموجرافية أن الحياة الاجتماعية تعمم وتنتشر رقعتها ، بدلا من أن تتركز وتتكاثر في عدد كبير من البؤرات الصغيرة المتميزة والمتشابهة ، فتتسع دائرة العلاقات الاجتماعية ، وتمتد من كل ناحية إلى ما وراء نطاقها الأصلي ، ولما كان تكاثف السكان واطراد زيادتهم متصل بالتثبّت والاستقرار في البيئة الطبيعية بمواطن معينة ، وبإنشاء مراكز التجمعات البشرية من ناحية ثانية وبتمو وسائل التواصل والمواصلات من ناحية ثالثة ، فإن دراسة بيئة

(١) الإيكولوجيا الإنسانية Human Ecology هو العلم الذي يعنى بدراسة العلاقة

بين البيئة الطبيعية والظواهر الاجتماعية والديموجرافية وخاصة في مناطق التجمعات الحضرية .

Cf. J. A. quinn, " The Development of H. Ec. in Sociology.

المجتمع من الناحية الخارجية يجب ألا تقتصر على الناحية الوصفية الاستاتكية
السكونية ، بل لا بد أن تتجاوزها إلى النظرة التحليلية لمعرفة الأسباب
العميقة الكامنة في طبيعة التجمعات الإنسانية ذاتها ، فن الأمور التي ينبغي
توجيه مزيد من العناية إليها هي معرفة أسباب تكاثف السكان من جهات
معينة دون أخرى ، وأسباب الهجرة من أنماط إجتماعية إلى أنماط مغايرة
أو متفاوتة كالهجرة من البيئة الريفية إلى البيئة المدنية والعوامل التي تؤدي
إلى نمو الوحدات المحلية والبيئات الريفية والمجتمعات المدنية وهذه كلها
مسائل مشتركة بين الدراسة المورفولوجية العامة ، والدراسة الديموجرافية
المتخصصة^(١) : وبهذا تبين الوشائج الوثيقة التي تربط بين علم المورفولوجيا^(٢)
الاجتماعية وعلم الديموجرافية ومن ثم يتحدد موضوع هذا العلم ونطاقه
في ضوء تلك الفضلكة المقتضية .

(١) يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالرجوع إلى الراجع الآتية :

R. D. Mckenize " The City " Chisago 1925.

H W. Odum and H. E. Moore,

American Regionalism N-Y 1938.

L. Momford, The Culture of Cities N. Y. 1938.

(٢) انظر الدكتور عبد العزيز عزت : علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية للعلامة أميل دركميم

رئيس المدرسة الاجتماعية الفرنسية ترجمة وتطبيق القاهرة ١٩٤٩ ص ٢٨ - ٣٠ .

المطلب الثاني

موضوع علم السكان

أولاً يختص علم السكان بدراسة سكان العالم من حيث عددهم ، وتوزيعهم ، واستقصاء عوامل الزيادة والنقص أو الكثافة والتخلخل ، كما يعنى بالميزات النوعية للسكان مثل المهنة والعقيدة والديانة والثقافة القومية والخصائص السلافية والعنصرية ، ويتناول البحث في حالات الزواج والطلاق والمواليد والوفيات والمهاجرة والتهجير والتوطين وتوزيع السكان بين الدول والوحدات السياسية المختلفة ، وبين أجزاء وقطاعات الدولة الواحدة . وكذلك يتناول بعض المسائل التى تنبئ عن حالة السكان المادية والمعنوية ، مثل حالتهم الصحية ، ودرجة انتشار التعليم أو تغشى الأمية بينهم ، ومدى انتشار الموجات الإجرامية بين ظرائفهم وعوامل الفساد والباثولوجيا الإجتماعية والطرق الوقائية والعلاجية والحلول العملية والتطبيقية . للمشكلات الإنسانية [وذلك عن طريق وضع سياسة سكانية - تلائم كل مجتمع فى ضوء البيانات التى يبرزها عن حالة المجتمع ومشكلاته فى النواحي الاقتصادية والصحية والثقافية والإجتماعية] .

ويمكن القول بأن نتائج الدراسات السكانية ، تسهم مساهمة إيجابية فى حل المشكلات الإجتماعية النوعية ، التى تختلف باختلاف المجتمعات وتتنوع وتفاوت المستويات والقطاعات ، وفى نفس الوقت يمكن أستغلالها فى تحقيق قدر من الرفاهية الإجتماعية ، خصوصاً وأن المسلم به أن رفاهية أفراد المجتمع تتوقف على عدد سكانه ومستواهم الإقتصادى والصحى والثقافى والإجتماعى ، إذ يعتقد أغلب المفكرين أن أهمية جماعة من الناس عن جماعة أخرى ، تتناسب مع عدد أفرادها وفعاليتها ، إذا تساوت بقية

الشروط والملابسات المحيطة بكل منهما ، ونعني بذلك أن تكون الموارد الطبيعية ، والمستويات الصحية والثقافية في الجماعتين متساوية ، فإذا تساوت هذه المميزات والملابسات النوعية فينئذ يقال أن الجماعة ذات العدد الأكبر هي الأهم في فاعليتها ودورها الاجتماعية ، وما من شك في أن الجماعات المحدودة العدد ، إذا أختصت بمميزات نوعية فائقة ، فإنها قد تفوق في مستوياتها وأهميتها جماعة أكبر منها عدداً ، وأحط منها في خصائصها النوعية . ولهذه الإعتبارات أثرها على المجتمع في مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية فهي تؤثر تأثيراً كبيراً على نسبة المواليد والوفيات ، كما أن هذه النسبة تؤثر بالتالي في أوجه النشاط الاجتماعي ..

١) وكثيراً ما تظهر الدراسات السكانية أن بين المجتمعات البشرية ما هو غنى بموارده ، فقير في عدد سكانه ، فيكون لهذا المجتمع إمكانية تهيئة ما يحتاج إليه سكانه من موارد غذائية ، وذلك بافتراض أن يحسن الأفراد استغلال موارد مجتمعهم استغلالاً رشيداً ، إذ قد يكون قلة عدد السكان في كثير من الأحيان ، من الأسباب التي تؤدي إلى عدم استغلال الموارد استغلالاً كافياً فينتج عن هذا انخفاض مستوى المعيشة في مثل هذا المجتمع ، وهذا مادعا بعض الدول أن تعمل على زيادة النسل ، ليزيد من القوة العاملة للجماعة ، وبالتالي من قوتها الإنتاجية ، فقد أتى وقت على القطاع الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة أن أحست سوريا بضرورة العمل على تشجيع زيادة النسل ، بسبب هبوط نسبة كثافة سكانها بمقارنتها ببعض القطاعات العربية الأخرى وخاصة بالإقليم المصرى .

٢) قد نجد على العكس مجتمعا محدود الموارد ، ويتكاثف فيه عدد السكان ، فلا تكاد تكفى موارده الطبيعية وإمكاناته الإنتاجية حاجة سكانه إذا أرادوا أن يحتفظوا بمستوى اقتصادى واجتماعى ملائم فيتسبب عن ازدياد

الكثافة السكانية في هذه الحالة انخفاض مستوى المعيشة لسكانه ، فليجأ هذا المجتمع عادة إلى علاج هذه المشكلة بمختلف الوسائل بالعمل على الحد من الزيادة المطردة في عدد سكانه ، مع محاولة استغلال موارده إلى أقصى حد ممكن ، ووضع تخطيط للإنتاج القومي والتحول إلى النمط الصناعي . وهذا ما يجري العمل وفقه في الجمهورية العربية المتحدة في الآونة المعاصرة .

(٣) كما قد يكون هناك مجتمع فقير في موارده ، وفقير في عدد سكانه ، فيظل هذا المجتمع متخلفا إذا اعتمد على موارده الخاصة ، أو يستمر في حالة تبعية إذا اعتمد على العون الخارجي ، وما يؤسف له أننا نجد أمثلة كثيرة لهذا النوع من الجماعات في بعض أجزاء وطننا العربي الكبير ، مما حفز المناصرون للقومية العربية إلى انتاج سياسة منح المعونة اللازمة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لبعض القطاعات العربية الشقيقة ، كالمملكة الليبية المتحدة والجمهورية السودانية والمملكة الأردنية الهاشمية إلى جانب الإمارات والمحميات في البلاد العربية . وذلك لكي لا تظل مثل هذه القطاعات في حالة تبعية للدول الاحتكارية أو الاستعمارية الأجنبية . وعلى نفس النهج ، وبنفس الروح أيدت بحموة الشعب الأفريقي المتحررة مساعدة بقية الجماعات الأفريقية المتخلفة لاستكمال أسباب استقلالها الاقتصادي والسياسي ورفع مستوى سكانها الاجتماعي .

ومن المحقق أنه من العسير من الناحية الواقعية أن نجد مجتمعا تتعادل فيه كمية الموارد مع عدد سكانه ، بحيث يضمن تحقيق نوعا أو مستوى معين من الرفاهية المادية والاجتماعية ، ففي الغالب أنه لو حدث هذا في مجتمع من المجتمعات ، فإن هذه الوضعية لا تظل طويلا ، ولا تلبث أن تعود المشكلة السكانية إلى الظهور بصورة ما من صورها السابقة ، اللهم إلا إذا اتخذت الدولة من جانبها سياسة سكانية من شأنها أن تحتفظ بوضعها المتوازن بين

حالة السكان والموارد الغذائية والكفافية الإنتاجية وذلك باتباعها سياسة تخطيطية دينامية . والواقع أن هذه الوضعية هي ما تحاول أن تصل إليه الدول السكندنافية ، ويسدو في نظرنا أنه الهدف الذي يكمن وراء سياستنا السكانية في الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً هذا ويعنى علم السكان بدراسة توزيع السكان في أى مجتمع من المجتمعات حسب أعمارهم ونوعهم ، فنجد مثلاً أن المجتمع الذي تقع الكثرة بين سكانه بين سن العشرين والخامسة والأربعين يتميز بالحيوية وقوة الإنتاج ، وذلك بخلاف المجتمع الذي ينساوى معه في عدد سكانه ويتقارب ويتماثل معه في الصفات والخصائص النوعية لسكانه ، وفي الوقت نفسه إذا وجد مجتمع تقع الكثرة الغالبة من سكانه فوق سن الخمسين ، فهذا المجتمع يكون أضعف من سابقه إنتاجاً ، وأحط منه حيوية ونشاطاً وما يصدق على المجتمع الذي يتميز بالكثرة النسبية لكهوله وكبار السن فيه ، يتوقع أن ينطبق على المجتمع الذي تكون الكثرة النسبية فيه لعدد أطفالهم وصغار السن العاجزين عن العمل ^(١) ، فمثلاً نلاحظ بصفة عامة أن الشعوب العربية تكثر من النسل إلى حد يجد معه أن عدد الأطفال وصغار السن ممن هم دون العشرين ، تبلغ نسبتهم العددية ٥١ ٪ من مجموعها في الاقليم السوري ، و ٤٨ ٪ من مجموع سكان الاقليم الجنوبي ، وربما كان هذا راجعاً إلى قصر خط الحياة بالنسبة العامة ، غير أن هذا يمكن أن يؤدي إلى قلة نسبية في عدد

(١) تميز عادة عند توزيع السكان من حيث السن بين ثلاث طبقات رئيسية .

الطبقة الأولى : تتألف من الذين تقل سنهم عن العشرين سنة .

الطبقة الثانية : تتألف من الذين تراوح سنهم بين العشرين والستين سنة .

الطبقة الثالثة : تتألف من الذين تزيد سنهم على الستين سنة .

ومن بين هذه الطبقات الثلاث ، تعتبر الطبقة الثانية هي الطبقة الوحيدة المنتجة ، أما الأولى

والثالثة ، فإنها تعيش في الغالب من ثمرة جهود الثانية .

المواطن القادرين على العمل ، إذا قورنت بمجتمعات لا تزيد فيها هذه النسبة بهذه الكفاية .

ثالثاً : ويحاول علم السكان أن يفسر ويعمل ويستقصي الأسباب الحيوية والعوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى نمط معين من أنمطة تركيب المجتمع على أساس فوارق السن وبالتالي قدراته وإمكانياته الإنتاجية لنسبة لإمكان استغلال موارده الطبيعية وقضاء حاجاته الضرورية ، فقد ردت هذه الاختلافات مثلاً إلى اختلاف في معدل المواليد والوفيات ؛ وفي البلاد التي يقل عدد موالدها ، ولا يتزايد سكانها ، تهبط نسبة الأطفال ، وترتفع نسبة الشبان والكهول ، كما هي الحال في فرنسا بوجه عام ، في حين أن البلاد التي تكثر موالدها ترتفع نسبة الأطفال وتهبط نسبة الشبان والكهول كما هي الشأن في جمهورية الصين الشعبية [كما قد يكون لحركات الهجرة الواسعة المدى أثر في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فالبلد الذي ينزح كثير من أهله إلى بلاد أخرى بقصد استوطانها يهبط فيه نسبة الشبان لأنهم يمثلون السن الذي تسود خلاله الرغبة والإرادة للقيام بالهجرة في حين ترتفع هذه النسبة في البلاد التي يغشاها المهاجرون من الرجال الذين هم في سن الإنتاج ، كما كان الحال في الولايات المتحدة أيام كانت تشجع الهجرة إليها ، وكما هو الشأن بالنسبة لـ أستراليا في الآونة الحاضرة

رابعاً : كذلك لا يغفل علم السكان أهمية تركيب السكان أي مجتمع من حيث النوع من الناحية الإنتاجية ومن وجهة نظر الفاعلية الاجتماعية لا يمكن أن يماثل كل فرد بالضرورة فرداً آخر متى تساوا في السن ، وبالمثل فقد يتساوى عدد سكان مجتمعين من غير أن يتساوا في قوة أو قدرة إنتاجهما ، وذلك إذا اختلفا من حيث استعداد سكانهما من النواحي النوعية . ومن شأن الدراسات السكانية أن تمدنا ببعض شواهد ، هذا

البنان ، فهي تعنى بإبراز حالة الصحة الاجتماعية مثل حالة المساكن ومدى ممارسة شعب من الشعوب لبعض العادات الضارة التى تؤثر على قوته الإنتاجية أو روحه المعنوية مثل شرب الخمر وتعاطى المخدرات وارتكاب بعض الجرائم . إلى غير ذلك من المميزات النوعية التى تعين الباحث على معرفة الحالة الأخلاقية والفعلية التى تؤثر على الامكانيات الاقتصادية والمادية لشعب من الشعوب .

خامساً : كما يضع علم السكان أهمية لتركيب المجتمع وتوزيع سكانه من حيث الجنس^(١) ، ذلك لأن معرفة نسبة عدد الذكور من الإناث تفيد فى معرفة قدرة المجتمع وكفاءته الإنتاجية ، ومشكلاته الاجتماعية والأسرية ، وخاصة فى الجماعات التى يقضى تراثها الثقافى بالحد من مجالات العمل للمرأة أو تلك التى لا تعطى للمرأة فرصاً متساوية فى النطاق الإنتاجى ، فولا تزال قطاعات كثيرة من الأمة العربية تعاني من عدم إمكان الاستفادة من القدرة الإنتاجية المعطلة التى تفرضها تقاليدها وعاداتها ولا شك أن هذه الدراسات تفسر لنا بعض الإجراءات التشريعية المتعلقة بالأحوال الشخصية ومعاملة المرأة ومن ذلك مثلاً ما فعلته ألمانيا النازية عام ١٩٣٣ من حرمان معظم النساء من الاشتغال . وأرجاعهن إلى حظيرة المنزل ليساهمن فى زيادة النسل باعتبار أن ذلك كان ينظر إليه على أنه ، واجب وطن .

سادساً : كذلك من الموضوعات الهامة التى تعنى بها الدراسات السكانية ذلك الجانب المتصل بإيكولوجية السكان أو بيئتها القطرية ، فبكل مجموعة من

(١) مثلاً ذات الإحصاءات العالمية عام ١٩٣٣ أن عدد السكان فى أوروبا من النساء يزيد على عدد الرجال ، بينما الحالة فى أمريكا وآسيا وأستراليا فى العاقب على عكس ذلك . وذلك بسبب زيادة الوفيات بين الذكور عنها بين الإناث ، أما الجمهورية العربية المتحدة فيكاد يتعادل عدد الذكور مع عدد الإناث مع فروق طفيفة سيأتى بيانها .

Annuaire Statistique de la Société des Nations, 1933.

(٢ السكان)

السكان ، تعيش في قطر واحد تؤلف فيما بينها في نظر علماء السكان - وحدة اجتماعية مورفولوجية ، تقدر عادة حسب عدد السكان واتساع المساحة التي يحتلونها ويمارسون فيها نشاطهم الاجتماعي ، وتدرج هذه البيئات القطرية التي يختلف حجمها من مخيم صغير كخيم البدو الرحل المتنقلين ، إلى أكبر الوحدات القطرية الأيكولوجية التي يمثلها النموذج القاري (نسبة إلى القارة) فنجد مثلاً أن أصغر الوحدات القطرية يعبر عنها بالنموذج البلدي ، الذي يكون متوسط عدد أفراد عشرة أفراد يقطنون في نجعة نائية من مرعى أو مزرعة ، ويلي النموذج الثقلي الذي يبلغ متوسط عدد أفراد المائة ، ويمثله الخيم البدوي الرعوي ، الذي ينتقل طلباً للرعى وراء الكلا ومراطن المياه ، ويلي ذلك النموذج الريفي الذي يمثله العزبة أو القرية الصغيرة أو الكفر ويكون متوسط عدد سكانه الألف ، فإذا ما كبر هذا النموذج الإيكولوجي اتخذ مظهر البلدة أو المركز ، وزاد متوسط عدد سكانه حتى يناهز العشرة آلاف نسمة (١٠) - وبعد ذلك تنتقل إلى النموذج الإيكولوجي المدني ، وتمثله المدينة التي يبلغ تعداد سكانها مائة ألف (١٠٠) ، فإذا ما كبرت اتخذت الشكل المدني الذي تطلق عليه اسم المتروبوليتان ، Metropolis ، ويصل عدد سكانه إلى المليون ، وقد يربو على ذلك بكثير فيأخذ الشكل المعروف باسم المتروبوليتان ، وتلي ذلك النماذج الأيكولوجية على مستوى الدول التي قد يصل عدد سكانها إلى عشر ملايين نسمة كم الدول ثم القارات التي تحوي كل سكان الكرة الأرضية .

ومن الملاحظ بوجه عام أن هذه التصنيفات تقريبية نسبية ، المقصود بها التيسير والمقاربة بين الحد الأعلى والحد الأدنى لتلك النماذج من حيث التوافق بين المساحة المكانية وعدد السكان ، ولكن سواء كان قوام التصنيف عدد السكان أو المساحة الجغرافية فإن هناك مبدأ عاماً تخضع له جميعاً ، ألا وهو أن كل بيئة قطرية أيكولوجية تمثل وحدة عمرانية تشتمل على مؤسسات ومنظمات ،

ترتبط بعلاقات وظيفية بعضها ببعض الآخر ، وتكون مع غيرها بمثابة خلايا النسيج البنائي والوظيفي للوحدة الأكبر ، وكلما كبرت البيئات القطرية ، زاد تنظيمها الاجتماعي تعقداً ، إذ كلما زاد عدد الناس الذين يعيشون معا ، زادت كثافتهم ، وأصبحت مؤسساتهم أكثر تعقداً ، وتختلف هذه المؤسسات والمنظمات عادة باختلاف لوحدات المورفولوجية الايكولوجية^(١) فمؤسسات القبائل البدوية الرعوية تختلف عن المؤسسات المناظرة لها في البيئة الريفية ، أو في المدينة ، بحيث يجدر أن يدرس كل نوع من هذه الوحدات كل على حدة دون تعميم مطلق [كما أن هناك علاقة ارتباطية بين كثافة السكان والنماذج الثقافية وخاصة في النواحي التي يبدو فيها نشاط الفرد المباشر في استغلال موارد بيئته الطبيعية ، سواء أكان ذلك عن طريق الرعي أو الزراعة البدائية أو الزراعة المتقدمة الآلية أو التصنيع هذا وهناك غير هذا وذاك موضوعات ومسائل سكانية تكشف عنها طبيعة الصلة بين علم السكان والدراسات الإنسانية الأخرى .

(١) لفصيل ذلك انظر : M. A. Alihan : Social Ecology Acrritical Analysis N. Y. 1938.

.. Quinn, The Development of Human Ecology in Sociology", Contemporary Social Theory (H.E. Barnes and H. Becker eds., N.Y. 1940.

L. Mumford : The Culture of Cities N. Y. 1398. Chaps. V. and VI.